دور الرئيس فؤاد شهاب في تطوير التعليم في لبنان

م.م هيام علي صدام
الجامعة المستنصرية / كلية الاداب/ قسم التاريخ
heyamali93@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

أن الأصلاحات التي قام بها فؤاد شهاب لم تبدل جذرياً في بنية المجتمع اللبناني، لكن في المقابل شهد لبنان في عهده توسع المدارس، وزيادة حجم المؤسسات الرسمية والمهنية، وأن الحكومات التي سبقته لم تعمل على تشجيع التعليم الرسمي، بل تشجيع التعليم الخاص، سواء مؤسسات اجنبية أو مؤسسات خاصة لبنانية، لكن الرئيس فؤاد شهاب أحدث نقلة نوعية في التعليم، وفي بناء الجامعات الحكومية التي فسحت المجال لكثير من اللبنانيين لمواصلة تعليمهم في مؤسسات حكومسة بعد أن كان التعليم حكراً على الجامعتين الامريكية واليسيوعية التي يرتادها أبناء الطبقة الغنية ، فأصبح الدخول الى الجامعات متاحاً لكل اللبنانيين بغض النظر عن انتمائهم وطائفتهم.

يهدف البحث لدراسة أوضاع التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم المهني وكذلك عرج على أوضاع المعلمين وتدريبهم وأوضاعهم، ودراسة التعليم العالي والجامعات التي استحدثت في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

الكلمات المفتاحية: (التعليم، المدارس الخاصة، المدارس الرسمية، فؤاد شهاب).

the role of president Fouad chehab in developing education in Lebanon

Heyam Ali Saddam
Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of History

Abstract :

The reforms carried out by Fouad Chehab did not radically change the structure of Lebanese society, but on the other hand Lebanon witnessed during his reign the expansion of schools and an increase in the size of official and professional institutions, and that the governments that preceded him did not work to encourage formal education, but rather to encourage private education, whether foreign institutions. Or

Lebanese private institutions, but President Fouad Chehab brought about a qualitative shift in education, and in building public universities, which paved the way for many Lebanese to continue their education in government institutions after education had been limited to the American and Jesuit universities that were attended by children of the wealthy class, so entry to universities became available. For all Lebanese, regardless of their affiliation and sect.

The research aims to study the conditions of primary education, secondary education, and vocational education, as well as the conditions of teachers, their training and conditions, and to study higher education and the universities that were created during the era of President Fouad Chehab.

Keyword: (education, private schools, public schools, Fouad Shehab).

المقدمة:

تسلم الرئيس فؤاد شهاب سدة الحكم في (٢٣ أيلول عام ١٩٥٨)، كان وضع لبنان الداخلي والخارجي دقيقا للغاية، فالإدارة كانت في مرحلة إنهيار تام، والعداء كان على أشده بين المسلمين والمسيحين، والوحدة الوطنية لم تصمد أمام الأزمة، والسلطة الحكومية في غياب كلي، وكان الرئيس فؤاد شهاب يولي أهمية كبرى للوحدة الوطنية ويعتبر توطيدها المهمة الأكثر الحاحاً ".

وكانت سياسة الرئيس شهاب الانمائية قامت على تخفيف حرمان المناطق المحرومة، ذات الأكثرية الإسلامية وتمكنت من تحقيق انجازات هامة، منها:

١. تعميم التجهيزات الأساسية كالطرق وماء الشفة والكهرباء على مختلف المناطق اللبنانية وبخاصة المحرومة منها.
٢. توسيع مطار بيروت وتوسيع المرافئ وتحسين تجهيزاتها.
٣. تأسيس الضمان الإجتماعي وانجاز مشروع الليطاني في قسمه المتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية.
٤. تعزيز الجامعة وإنشاء المدارس في المناطق النائية والمحرومة.

واستطاع فؤاد شهاب استيعاب القوى التي عارضت عهد شمعون من خلال احياء دور البرلمان بصفته اداة للامن السياسي وذلك بزيادة عدد النواب إلى ٩٩ نائبا، فأعادة ما انقطع من صلات للامة العربية بالدولة.

أولا: التعليم الإبتدائي

أن التعليم لم يصبح جماهيراً في لبنان إلا في عهد فؤاد شهاب، أي مع تجاوب الدولة الشهابية، مع الطلب الإجتماعي على التعليم، لدى الفئات التي لم تحظ برعاية مدارس الطوائف، في وقت كان فيه مشروع شهاب

يتناول مكانة الدولة في المجتمع باتجاه توسيع دورها، واستخدام خريجي المؤسسة التربوية في اجهزتها على نطاق واسع نسبيا، اذ انتشر التعليم الإبتدائي انتشاراً سريعاً، وازدياد إلاقبال على المدارس الرسمية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول ادناه :

جدول (١)

العام الدراسية	التعليم الرسمي		التعليم الأهلي	
	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ
١٩٥٧-١٩٥٨	١٠٦٥	٨٩٣٧٠	٩٤١	١٣١٠٤٠
١٩٥٨-١٩٥٩	١٢٩٠	١٠٣٠٧٥	١٠٧٨	١٢٣٤٢٥

يؤكد هذا الجدول انتشار التعليم الرسمي الإبتدائي انتشاراً سريعاً وازدياد إلاقبال على المدارس الرسمية فازدادت تلك المدارس والتلاميذ زيادة ملحوظة عما كان في بداية العهد الإستقلالي.

تميز لبنان بوجود ثلاث مدارس وهي: المدارس الخاصة الوطنية، والمدارس الأجنبية، والمدارس الرسمية، وان الصراع القائم بين ما يسمى الثقافة الفرنسية والثقافة الأمريكية وهذا الأمر بالطبع ليس إلا انعكاساً بين دول العالم الحر للسيطرة والنفوذ الأقتصادي والسياسي، ويبدو ان التيار إلاميركي هو الغالب تدريجياً في نظام التعليم اللبناني.

وبالرغم من تطور التعليم الرسمي والذي اقتصر على شكله الإبتدائي، فقد بقي التعليم الخاص الأهلي وإلاجنبي يهيمن بشكل واضح على التعليم الإبتدائي في لبنان وبلغت نسبة التلاميذ المنتسبين اليه عام (١٩٥٩) ما يقارب (٥٤%) كما تم إنشاء أربع عشرة مدرسة بإسم جمعية البر وإلاحسان بموجب المرسوم (١٢٩٧) بتاريخ (١٨ أيار ١٩٥٩).

قام فؤاد بطرس بطلب إلى مجلس النواب بفتح إعتماد خاص بوزارة التربية قدره(١٥) الف ليرة وذلك في (١٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٩) فتمت الموافقة على طلبه.

على أثر ذلك تم أعادة هيكلية الوزارة في (١٦ كانون الأول ١٩٥٩) حيث قسمت إداراتها المركزية إلى مديريات عديدة وتشمل:

١. المديرية العامة للتربية الوطنية
٢. المديرية العامة للاثار

المصلحة الادارية المشتركة (من جملة دوائرها دائرة إلاحصاء) ويرتبط بها الجامعة اللبنانية والمعهد الموسيقي الوطني، فنرى إن هذا التقسيم لتسهيل عمل وزارة التربية والتعليم كلنا حسب نشاطاتها وحتى يكون عملها منسق ومنظم.

وفي حقيقة الأمر، قام فؤاد بطرس على الصعيد الداخلي بأجراءات عدة لكي يعمل على تحسين القطاع التعليمي، حيث إنه عمل على تأليف لجنة خاصة تكون مهمتها دراسة الكتب والمناهج القديمة لكي يتم استبدالها بكتب ومناهج حديثة وفق إلاساليب المتطورة، وتكون مخصصة للمدارس الحكومية، وعمل على حل مشكلة نقص الكوادر التعليمية، وذلك بتعيين (٢٧٤) مدرساً في كانون الثاني عام ١٩٦٠ويمكن ملاحظة النسبة المئوية لتوزيع التلاميذ على الطوائف في المدارس الإبتدائية لعام (١٩٦٠) من خلال الجدول ادناه:.

جدول (٢)

الطائفة	المدارس الرسمية الإبتدائية
المسلمين	٦٦.٧
المسيحين	٣٣.٣

من خلال ذلك الجدول يمكن ملاحظة إن التعليم الرسمي اتسع بشكل كبير خصوصا في المرحلة الإبتدائية، وإن هذا التعليم كان من نصيب الفئات المسلمة في الغالب، بينما نجد أن التلاميذ من الطوائف المسيحية مأيزالون يلتحقون بالمدارس الخاصة.

وعلى الرغم من تطور التعليم الرسمي والخاص بداية حكم الرئيس فؤاد شهاب إلا أن المدارس الإبتدائية كانت عاجزة عن استيعاب الزيادة في اعداد التلاميذ لعدم وجود مدارس كافية لهم.

في إحدى جلسات مجلس النواب المنعقدة في(٢٣ شباط ١٩٦٠) وجه النائب نهاد بويز، سؤال للحكومة حول تأميم التعليم الإبتدائي وجعله مجانياً في لبنان، وتسهيل أسبابه ولكي يتمكن جميع أبناء الشعب في الحصول عليه، وطالباً كذلك بوضع الأسس التربوية الصحيحة لهذا التعليم. لذلك نجد أن حكومة صائب سلام في بيانها الوزاري أكدت على نشر التعليم الإبتدائي وتوسيعه ليشمل كل المناطق المحرومة منه، ودراسة قضية توحيد المناهج في المدارس الإبتدائية، وتمت مناقشة البيان الوزاري ليؤكدوا ضرورة إقرار إلزامية التعليم، والتخلص من جميع العقبات والمشكلات التي تحد من انتشاره.

من المهم الأشارة، إلى التظاهرة الطلابية في الهرمل احتجاجاً على عدم أرسال معلمين، أذ إن المدرسة تعاني نقصاً كبيراً في عدد المعلمين، ويبلغ عدد الطلاب اكثر من (٩٠٠) طالب، و(١٤٠) طالب في الصفوف التكميلية، وكانوا يتلقون الوعود من المسؤولين دائماً دون أن تبادر وزارة التربية بأرسال معلم واحد، واعتقلت السلطات في الهرمل المضربين، فقرر أهالي البلدة أرسال وفد إلى المسؤولين واستنكار أعتقال الطلبة الذين يطالبون بحقوقهم .

ثانياً: التعليم الثانوي

أن المعاهد الثانوية اللبنانية كانت حتى بداية عهد الإستقلال جميعها خاصة أهلية وأجنبية فكان التعليم الثانوي كله في أيدي المدارس الخاصة وكان دور وزارة التربية الوطنية يقف عند حد أعداد الأمتحانات الرسمية حسب

المنهاج الرسمي، إلا أن الوضع أخذ بالتطور مع حكم الرئيس فؤاد شهاب فخلال عامي (١٩٥٨-١٩٥٩) بلغ عدد المدارس الثانوية الرسمية ما يقارب (١٠) مدارس ضمت ما يقارب (٢٨٥٠) تلميذ، في حين بلغ عدد المدارس الثانوية الخاصة ما يقارب (١٢٢) مدرسة كان عدد طلابها ما يقارب (٣٧٥٥٠) .

شكل التعليم الثانوي الرسمي في لبنان (٧.٥%) عام (١٩٥٩) من مجمل التعليم الثانوي في لبنان، ويمكن بيان النسبة المئوية لتوزيع التلاميذ على الطوائف في المدارس الرسمية الثانوية لعام(١٩٦٠) من خلال الجدول ادناه:

جدول (٣)

الطائفة	المدارس الثانوية
الموارنة	٢٠.٩
الروم الكاثوليك	٦.٥
الطوائف المسيحية إلاخرى	١٠.٥
مجموع المسيحين	٣٧.٩
العام	٣٨.٨
الشيعة	١٨.٢
الدروز	٤.١
مجموع المسلمين	٦٢.١

يبدو واضحاً إن السياسة التربوية للدولة كانت تهدف إلى دعم التعليم الإبتدائي الرسمي على حساب التعليم الثانوي الرسمي، فأنفردت تبعاً لذلك المدارس الخاصة في الهيمنة على التعليم الثانوي في لبنان دون ان تجد أي منافسة جدية من جانب المؤسسات الرسمية.

وخلال عام (١٩٦١-١٩٦٢) تأسس الفرع الثاني للمدرسة الخيرية الإسلامية وعرفت بإسم مدرسة الاتحاد الثانوية، كما تأسست ثانوية صور الرسمية حيث ضمت بعد عام من تأسيسها على (١٥٠) طالباً كما طالب الوزير كامل أحمد الأسعد عام١٩٦٣بإنشاء مدرسة ثانوية في الخيام بدلاً من صور لعدم وجود مدرسة خاصة بها.

قام فؤاد بطرس على الصعيد الداخلي باجراءات عدة لكي يعمل على تحسين القطاع التعليمي، حيث عمل على تأليف لجنة خاصة تكون مهمتها دراسة الكتب والمناهج القديمة لكي يتم استبدالها بكتب ومناهج حديثة وفق الأساليب المتطورة، وتكون مخصصة للمدارس الحكومية ، وعمل على حل مشكلة نقص الكوادر التعليمية، وذلك بتعيين (٢٧٤) مدرساً في (كانون الثاني عام ١٩٦٠).

ويمكن القول أن لبنان استعاد موقعه الإقليمي بعد سلسلة من الأصلاحات الجذرية التي قام بها الرئيس فؤاد شهاب حيث أن بعض الباحثين اطلق عليها صفة التحديث دون ثورة وتميزت الشهابية ببناء مؤسسات اقتصادية وثقافية وتربوية واجتماعية عصرية اسهمت في نشر الثقافة والتعليم على نطاق واسع في مختلف الطبقات

والمناطق اللبنانية، وانطلقت حركة ثقافية ومالية واقتصادية واسعة عززت دور لبنان كصلة وصل بين الشرق ومع الجامعات الأوربية الكبرى.

أن للبرنامج الأنمائي الذي كان له أثر واضح في مجال التعليم الذي عم مئات الطلاب من أبناء المناطق المحرومة ، حيث أعطى الرئيس رشيد كرامي الأولوية للتعليم بكافة مستوياته وفروعه وخصوصاً في المناطق التي تفتقر لوجود المدارس والمحرومة من التعليم، حيث ارتفع عدد طلاب الجنوب والبقاع إلى (٢٢٥) الف بين عامي ١٩٥٩و١٩٦٤، فضلا عن ارتفاع عدد الطلاب في المدارس الرسمية إلى (٢٣%) عام (١٩٥٩).

وتم ابرام اتفاقية اخرى مع المملكة المغربية وذلك في (٨ شباط عام ١٩٦٠) متضمنة تبادل الخبرات العلمية بين البلدين، وايضاً ارسال مائة معلم لبناني للتدريس بالمغرب.

جرى في مجلس النواب في ٢١ أيلول عام ١٩٦٠ مناقشة مشروع إنشاء أربع مدارس ثانوية رسمية في المناطق المحرومة من هذا النوع من المدارس، وبعد المناقشات بين النواب رفع عددها إلى ثمان مدارس، وعرضت المادة للتصويت وقبل القانون بلأجماع.

وكانت في بيروت عدة مدارس ثانوية وهي: مدرسة الطريق الجديد ومدرسة رمل الظريف ومدرسة البنات الجديدة ومدرسة فرن الشباك، وفي طرابلس مدرستان ثانويتان احداهما للبنين والثانية للبنات، فضلاً عن مدرسة ثانوية في صيدا، واخرى في زحلة وثالثة في بعلبك، وضمت هذه المدارس قرابة (٣٠٣٧) تلميذاً.

من المهم القول، ان الرئيس فؤاد شهاب بإرسال بعثات علمية إلى مصر وفرنسا للحصول على شهادة الدكتوراه ، وشكل التقدم العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية شكل حافزاً للطلبة لإكامل دراستهم في جامعاتها التي فاقت الجامعات الأوربية في هذا المضمار، وايضاً الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشجع البعثات اللبنانية على مختلف اختصاصها، وأن من اللبنانين الذين درسوا في الجامعات الأمريكية عاد إلى لبنان مستفيداً من الخبرات التي اكتسبها، بينما فضل الأخرون البقاء لمزاولة أعمالهم في الولايات المتحدة الأمريكية، مستفيدين من الأرباح والأمتيازات المغرية التي حصلوا عليها هنالك بالمقارنة مع ماحصلوا عليه في لبنان ، إذ بلغ عدد الطلاب اللبنانين الذين تم إيفادهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية (٢٢٥) طالباً عام (١٩٦٠) وكانوا ضمن أختصاصات مختلفة علمية وإنسانية، فضلاً عن الدراسات العليا.

وفي الواقع، أن الحكومة اللبنانية أستفادت من برنامج مؤسسة فولبرايت(Fullbright)، الذي يمثل احد اتجاهات السياسة الأمريكية وذلك لتطوير علاقتها العلمية والثقافية مع بقية بلدان العالم وذلك عن طريق التدريب في مؤسسات الجامعة الأمريكية وفتح الزمالات الدراسية، فضلاً عن برنامج آخر في المؤسسة نفسها وهو تبادل الأستاذة للتدريس في الجامعات في كلا البلدين.

ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة اهتمت بالتعليم الثانوي والمهني، وتم إنشاء المدارس الثانوية في المناطق البعيدة مثل ثانوية حلبا في شمال لبنان، وثانوية الهرمل في شمال شرق لبنان، وثانوية مشغره في قضاء البقاع

الغربي، وثانوية النبطية، وثانوية صور جنوب لبنان، وقد بلغت نسبة النجاح في المدارس الرسمية مقارنة فيما بينها وبين المدارس الأجنبية والخاصة، إذ بلغت النسبة في المدارس الأجنبية٧٣% واما المدارس الوطنية الرسمية فبلغت ٦٣% في حين المدارس الوطنية الخاصة فتتراوح بين ٥٢%-٥٥% ، ويعتبر هذا مشروعاً حيوياً لإهميته الكبرى للمناطق المحرومة من هذا النوع من المدارس، بالنظر إلى إن تكاليف المدارس الخاصة باهضة ولايتمكن إلاهالي من تحملها، وتم ايضاً إنشاء مدرسة للبنات في بيروت الغربية التي افتتحت في (٢٢ تشرين الأول عام ١٩٦٠) .

من الجدير بالذكر، إنه في عام (١٩٦١-١٩٦٢) تأسس الفرع الثاني لمدرسة اتحاد الكنائس الأنجيلية، التي اسسها اهل صور وتحولت من مدرسة خاصة إلى مدرسة رسمية وعرفت بإسم مدرسة الاتحاد الثانوية، وأسست ايضاً مدرسة النجاح، ومدرسة جنة الطلبة، ومدرسة الهداية وهي ابتدائية مختلطة تمولها رهبانية الآباء الفرنسيسكان، وأسست ثانوية صور الرسمية (١٩٦١-١٩٦٢) حيث ضمت عام تاسيسها مئة وخمسين طالباً، فضلاً عن ذلك هناك تكميلية صور للبنين، وتكميلية صور للبنات، وبسبب عدم وجود مدارس ابتدائية رسمية في صور، عوضت السلطات عن ذلك بمساعدة المدارس المجانية الإبتدائية.

وتجدر الأشارة، إلى أن عدد المدارس الرسمية في عام ١٩٦١ بلغ (٩٩٨) مدرسة ابتدائية و(١٩٥) مدرسة تكميلية، في حين بلغ عدد التلاميذ في المدارس الإبتدائية(١١٣٠٠٠) تلميذاً، وبلغ عدد الطلاب في المدارس الثانوية (١٦٠٠٠) طالب ، وهذا الأمر يدل على حصول تطور في التعليم الرسمي.

وفي الحقيقة، أن قطاع التعليم شهد تعاون وثيق مع فرنسا وتضمن تقرير صادر عن البعثة الثقافية الفرنسية في لبنان في اذار عام(١٩٦١)، عرض شامل لمؤسسات التعليم الفرنسية في لبنان، فإنه بالنسبة لمجال التعليم الإبتدائي والثانوي كانت ثانويات اللأيبك تضم (٣٠٥٢) تلميذ، أما الكلية البروتستانتية الفرنسية للبنات تضم (١٣٠٠) تلميذة، والقسم الفرنسي في الكلية الدولية بالجامعة الأمريكية في بيروت يضم حوالي (٧٧٥) تلميذ ، وكذلك تزايدت أعداد الطلبة في المدارس الإبتدائية الفرنسية في لبنان، وقد بلغ مجموع التلاميذ من الذكور والأناث للمدة من عام (١٩٦١-١٩٦٤) حوالي الف تلميذ وتلميذة منهم(١٤٠,٠٠٠) تلميذ ضمن القطاع الرسمي، و(٦٠,٠٠٠) تلميذ ضمن القطاع الخاص، هذا وقد بلغت نسبة تلاميذ المدارس الفرنسية في لبنان لعام (١٩٦١) حوالي ٤-١١ من مجموع التلاميذ في المدارس اللبنانية، ويرتفع عددها إلى سبعين الف من التلاميذ في حال اضافة تلاميذ المدارس الفرنسية إلى تلاميذ الصفوف التي تعلم اللغة الفرنسية في المدارس الاخرى، وبلغت المدارس الفرنسية حوالي عشرون مدرسة في عام ١٩٦٢ موزعة على مختلف مناطق لبنان .

وفي الواقع، حصل اهتمام لدى الحكومة بضرورة تفعيل دور لبنان في المنظومة العربية ورحبت بالمؤتمر الإقليمي الثاني للجان الوطنية العربية لليونسكو عام ١٩٦١، وكذلك استضافة عدد من المؤتمرات الإقليمية التي تعنى بنواحي من التربية والعلم والثقافة مثل مؤتمر السياسة العلمية المنعقد عام (١٩٦٣) والحلقات الدارسية

المختصة بالسينما والتلفزة وتطور اثرهما في الثقافة العربية المعاصرة ، وظهر اهتمام الحكومة جلياً عند استقبال المدير العام للمنظمة الدولية وكبار معأونيه والتعاون مع الخبراء الذين أوفدتهم للابحاث العلمية، واقر ذلك بقانون صدر في(١٤ أيلول عام ١٩٦٣) ، أذ نص على إنشاء مجلس وطني للابحاث العلمية ومنحه الصلاحيات والوسائل المادية لوضع سياسة علمية لبنانية لكي يقوم بأعداد خطة خمسية لتوجيه البحث العلمي في لبنان من اجل تحقيق تنمية متكاملة للبيئة الإجتماعية.

ثالثاً: التعليم المهني

مثل التعليم المهني في لبنان في عهد الرئيس فؤاد شهاب أحد أبرز أهتمامات الحكومة اللبنانية بوصفه أهم الدعامات التربوية في لبنان وذلك لحاجة البلد الماسة إلى صناع مهنيين مدربين على مختلف الأعمال الصناعية، ظهر أهتمام الحكومة اللبنانية بتطوير التعليم المهني، والتعليم المهني في لبنان مرحلتان:

أولاً: المرحلة التكميلية وتضم

أ- الصناعية: ويلتحق بها الطالب بعد نيله الشهادة الإبتدائية ومدة الدراسة فيها أربع سنوات يحصل بعد الإنتهاء منها على شهادة الكفاءة المهنية في الصناعات التالية: النجارة، الكهرباء، أصلاح السيارات، البرادة، الصب، الخزف، الحياكة، السمكرة الحديثة، مد الأنابيب، والمنشآت الصحية، وعدد المدارس المهنية التكميلية في لبنان خمس مدارس موزعة في المدن التالية: بيروت، صيدا، طرابلس، زحلة، دير القمر، ويقارب عدد الطلاب (٦٠٠) طالب.

ب- الفندقية: ومدة الدراسة في مرحلة التعليم الفندقي التكميلي سنتان وهي تخرج المستخدمين العاديين للفنادق والمطاعم والمقاهي والمطاعم وهناك مدرسة فندقية واحدة في بيروت وتضم (١٤٠) طالباً.

ثانياً: المرحلة الثانوية وتضم

ا- الصناعية: ويلتحق بها الطالب بعد نيله شهادة الدروس الإبتدائية العالية (الأعدادية) ومدة الدراسة اربع سنوات، يحمل المتخرج الناجح شهادة معأون مهندس في إحدى الصناعات التالية: (صناعة اللكترونيك -الكهرباء الصناعية- ميكانيك طيران وهندسة مدنية- التدفئة والتهوئة والتبريد)، وهناك مدرسة مهنية ثانوية واحدة في إحدى ضواحي بيروت في الدكوانة وتبلغ مساحة هذه المدرسة مع مصانعها ومشاغلها ومختبراتها خمسين الف متر مربع وجهزت مصانعها بأحدث العدات ويقارب عدد طلابها (٥٠٠) طالب.

ب- الفندقية: مدة الدراسة في التعليم الفندقي الثانوي ثلاث سنوات وهو يخرج المستخدمين الاختصاصيين في الإدارة والطهي والخدمة، وقد اقرت الحكومة عام (١٩٦٠) إنشاء (١٢) مدرسة مهنية في الملحقات وبدات بتنفيذ هذا المشروع بمعدل مدرستين في كل عام وتدرس فيها الفنون الصناعية والحرف اليدوية وبحسب احتياجات

المناطق وهناك التعليم المهني للبنات الذي يشمل: الخياطة والتدبير المنزلي، واعمال السكرتارية، واستعمال الالآت الطابعة والناسخة والثاقبة وكل مايتعلق بأعمال السكرتارية الفنية العصرية.

ومن المهم القول، إن وزير التربية الوطنية كامل الأسعد، أوعز إلى الأستاذ جان العقل مدير التعليم المهني، بإتمام معاملات المدرسة المهنية في النبطية، لتكون جاهزة خلال شهر تشرين الثاني، على أن يبدأ البناء مباشرة خلال النصف الأول من شهر كانون الأول المقبل.

وحول الموضوع نفسه، تم الإنتهاء من أعمال بناء وتجهيز بناية المصانع ووضعها بتصرف طلاب مديرية التعليم المهني والتقني في منطقة الدكوانة وكانت مؤلفة من الأبنية التالية:

١. بناية المدرسة الفندقية
٢. بناية مدرسة الصنائع والمدرسة المهنية
٣. بناية المصانع الجديدة
٤. بناية المختبرات وغرف الرسم وغرفة المحاضرات (قيد التنفيذ على أن تنتهي خلال تموزعام ١٩٦٤).

وأسست جمعية البر والاحسان في صور مدرسة بيت الفتاة عام ١٩٦٣، وأوكلت إدارتها إلى رباب الصدر وانطلقت هذه المدرسة بتعليم الخياطة والتفصيل ثم طورت فروعها فشملت التريكو أي الحياكة والأزهار الصناعية، ولم تتوقف عند هذا الحد، فعملت على مكافحة الأمية والتدريب على التدريب المنزلي، ويقوم بيت الفتاة بتعليم السيدات والفتيات الأشغال اليدوية في المنازل ويعرض اشغالهن في معرض يعود ريعه لصالحهن، وتشترط في هذا النشاط عشرون سيدة وفتاة.

تزايد عدد المدارس المهنية الخاصة في لبنان نتيجة الإنتماء الصناعي والأزدهار الأقتصادي، ورأت الدولة أن هناك ضرورة ملحة في اصدار قانون ينظم التعليم المهني الخاص الذي ورد بالمرسوم (١٧٠٦٥) لعدة اسباب:

١. إن ممارسة مهنة أية كانت، عمل يترتب عنه مسؤولية تجاه العموم، ان مايتعلق السهر على سلامة الأهلين في مايتعلق الانشاءات الفنية والانتاج الصناعي، أو من ناحية الدفاع عن حقوقهم في ماخص اعمال الصيانة والتجارة.

٢. لايجوز أن تعهد هذه المسؤوليات إلا لمن هو أهل للقيام بالعمل المطلوب، وإلاعتراف بالأهلية اللازمة هو بمثابة ضمان معنوي للمستهلك عن كفاءات العامل واهليته.

٣. مراقبة المدارس والسهر على قيامها بواجباتها حفاظاً على المستوى التعليمي وعلى نوعية التعليم.

٤. على المدرسة المهنية الخاصة التي ترغب في تقديم طلابها لنيل الشهادات الرسمية عن طريق الأمتحانات العمومية أن تعتمد المناهج الرسمية للتعليم المهني والتقني، وأن تتقيد بالأنظمة التي تحدد بقرارات تصدر عن وزير التربية الوطنية.

٥. لايجوز للمدرسة المهنية الخاصة ان تمنح أية شهادة (دبلوم) أو أي تصريح عن تحصيل مهني أو عن كفاءة لممارسة مهنة معينة.

- التعليم الزراعي

عد الأهتمام بالتعليم الزراعي، أحد أولويات الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس فؤاد شهاب لما للجانب الزراعي من أهمية بالغة بالنسبة للبنانيين، كون لبنان بلد يعتمد بالدرجة الأساس على الزراعة في رفد أقتصاد البلد وسعت لتطوير التعليم الزراعي وتشرف عليه وزارة الزراعة ويكون مرحلتان:

أولاً: المرحلة التكميلية: ويلتحق بها حملة الشهادة الإبتدائية ومدة الدراسة فيها سنتان، وفي لبنان ثلاث مدارس تكميلية هي: غزير، تل عمارة، بشمزين وقد بلغ عدد طلابها (١٩٠) طالبا عام ١٩٦٠.

ثانياً: المرحلة الثانوية: ويلتحق بها حملة الشهادة التكميلية (الأعدادية) ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، ولايوجد سوى معهد واحد في بيروت يخرج زراعيين فنيين على مستوى توجيهي في مختلف الأبحاث والدروس العلمية والنظرية، وثمة تنظيم جديد للتعليم الزراعي يستهدف عمال فنيين علميين مدربين على أحدث الطرق العلمية والسريعة التطبيق، التي من شأنها رفع المستوى الريفي من أجل إعادة الحياة في القرية اللبنانية، والشهادة التي تُعطى لخريجي المعهد الزراعي الثانوي هي شهادة الدروس للتعليم الثانوي التوجيهي ، وصدر مرسوم (٩٩٧٢) المتعلق بتنظيم المدارس الزراعية الرسمية في إحدى جلسات مجلس النواب المنعقدة في ٢٤(٢٤ تموز عام ١٩٦٢) ويستهدف إلى أعداد فنيين في الزراعة والثروة الحيوانية وتدريبهم عمليا على أحدث الأعمال الحسنة في مختلف حقولها، وتخصيصهم بفرع معين أو أكثر حسبما تقتضيه الظروف الزراعية ومجالات العمل، وتؤمن هذه الغاية مدرسة زراعية فنية، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات يعطى الناحجون في أمتحاناتها النهائية الشهادة الزراعية الثانوية، ولأعداد مزارعين فنيين وتدريبهم على أحدث الأعمال الزراعية في فرع أو اكثر من الفروع الزراعية وتربية الحيوان، لرفع مستواهم المدني وتمكينهم من استثمار اراضيهم بطرق حديثة ومساعدتهم على الإستخدام في المزارع والإملاك الخاصة، وتؤمن هذه الغاية مدارس زراعية عملية، مدة الدراسة فيها عام واحدة يعطى الناجحون في أمتحاناتها النهائية شهادة التدريب الزراعي العملي، وتكون المدارس الزراعية داخلية، ويُعفى الطلاب من رسوم التعليم والإيواء، وينشأ في كل محافظة اقليمية مدرسة عملية واحدة على الأقل.

رابعاً: أعداد المعلمين وتأهيلهم وأوضاعهم

قررت وزارة التربية إستئناف تدريب المعلمين تحت إشرافها المباشر اعتباراً من صيف عام (١٩٦٠)، وصدر مرسوم (٦٣٩١) بتاريخ (٢٤ اذار عام ١٩٦٠) لينظم هذه الدورات، ويوكل أمر تنفيذها إلى مصلحة أعداد المعلمين ومصلحة الأبحاث التربوية بالتعاون مع مديرية التعليم الإبتدائي، وتوزعت هذه الدورات على جميع المحافظات اللبنانية، وكانت المديرية تضع لوائح بأسماء المرشحين للألتحاق بها، وقد نظمت هذه الدورات على

أساس فصلي، بحيث تشمل العام الدراسية ثلاث دورات، ويخضع المتدربون في نهاية الدورة إلى أمتحان إجباري، وكانت تخصص للمشاركين تعويضات شهرية، ويعطى الأوائل مكافآت مالية، وكان النجاح في الدورة سبيلاً لتثبيت المعلم الإبتدائي في وظيفة التعليم.

وفي مطلع العام الدراسي (١٩٦٠-١٩٦١) أنشئت داران جديدتان للمعلمين، الأولى في طرابلس التي ضمت(٦٣) طالبا، والثانية في زحلة التي ضمت (٦٥) طالبا، اما في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢ تم إنشاء دار جديدة في صيدا وضمت (١٠٠) طالب، كما انشئت دارا في جونيه عام ١٩٦٢ لتباشر عملها عام (١٩٦٣)، وإلى جانب ذلك هناك دور التربية الرياضية التي نشأت في بادئ الأمر، مدارس تتولى أعداد مدرسين ومدرسات للتربية الرياضية، يعملون في المدارس الإبتدائية والتكميلية، وكانت مدة الدارسة في هذه المدارس التي عرفت آنذاك بإسم (مدارس التربية الرياضية) سنتين يمنح في نهايتها الفائزون في الأمتحانات شهادة التربية الرياضية.

وفي حقيقة الأمر، إنه في كل عام دراسية يزداد عدد التلامذة في مرحلة التعليم الإبتدائي بصورة عامة بنسبة زيادة عدد المواليد، وتقدر هذه النسبة ب٥-٦% إلا ان زيادة عدد التلامذة في المدارس الرسمية في لبنان تجأوز هذه النسبة وتتراوح بين ١٠-١٢%، نتيجة إلاقبال على المدارس الرسمية رغبة في توفير التكاليف التي يتطلبها التعليم في المدارس الخاصة، وكذلك توصيات الحكومة الملحة سنوياً بموجوب قبول جميع التلامذة الذين يتقدمون للتسجيل في المدارس الرسمية، لذلك صدر قانون معجل وارد بالمرسوم (٥١٨٨) في جلسة مجلس النواب المنعقدة في (٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٦٠) لفتح إعتماد اضافي قدره(٢١٠٠٠٠) ليرة لبنانية لتعيين (٤٠٠) مدرساً، وإن من أهم ماتعانيه المدرسة الرسمية قلة عدد المعلمين بالنسبة إلى عدد التلامذة، وخاصة في القرى التي تصعب فيها الحياة، وهذا النقص كان ولايزال يحصل في بداية كل عام دراسية، وتداركاً لهذه المشكلة، كانت وزارة التربية الوطنية تلجأ إلى وضع إعتمادات في الموازنة لتعيين مدرسين جدد لسد النقص الحأصل من جراء زيادة عدد التلامذة في العام الدراسية التالية، إلا إن هذه الإعتمادات كانت تحذف أو تنقص أثناء درس الموازنة، فكانت هذه الوزارة تضطر عندما تشتد الأزمة في بدء العام الدراسية إلى استصدار قوانين معجلة أو مراسيم اشتراعية لتعيين مدرسين جدد تلحقهم في بعض المدارس المحتاجة لسد النقص الحأصل في عدد المدرسين.

وفي عام(١٩٦١) بدأت الوزارة بسلسلة الدورات التدريبية لمدراء المدارس الإبتدائية حتي يتم تنسيق العمل بين المعلم المدرب وإدارة مدرسته، كما ان الوزارة لم تعمل المرحلة التكميلية من اهتمامها فخصصت لمعلمي هذه المرحلة الذين تنقصهم الخبرة دورات تدوم الواحدة منها شهرين، يتلقى خلالها أصول التدريس ويطلع على النظريات التربوية الحديثة.

وتجدر الأشارة، إلى إن هناك مركز فرنسي للتأهيل التربوي في بيروت، وهو متخصص في تأهيل معلمي المدارس الخاصة في بيروت، وكذلك مركز التوثيق التربوي الذي يقوم بتوزيع المواد التربوية ويكون باللغة الفرنسية على المدارس التابعة له في لبنان،

ومن المهم القول، إن رواتب المعلمين الإبتدائيين كانت مابين ٣-٥ الآف ليرة لبنانية، بينما رواتب أساتذة الثانوية مابين ٦-١٠ الآف ليرة لبنانية، وبالنظر إلى طبيعة الحياة المعيشية ومتطلباتها من مسكن حيث إن أغلب المعلمين يسكنون بصورة مستقلة عن أسرهم، وأعالة الأولاد والأقساط الباهضة التي كانت تتراوح بين ٦-١٠ الآف ليرة سنويا دون فروقات كبيرة بين الإبتدائيين والثانويين، إذ تعادل راتب شهر واحد ، كل ذلك دفع معلمو المدارس الخاصة برفع أجور المعلم وتنظيم أعماله، ومنع تسريحه إلا وفقاً لشروط خاصة، يقرها مجلس الوزراء، معربين عن املهم في أن تتاح لهم ظروف أفضل تضمن نوعاً من مهمة الإستقرار.

استنادا إلى ماسبق ذكره، درس مجلس الوزراء مطالب معلمي المدارس الخاصة، ومن اهم هذه المطالب:

١. المساواة بين معلمي المدارس الخاصة والرسمية في مايتعلق بالعقوبات والصرف من الخدمة.

٢. إلغاء الحسومات لصندوق التعويضات وجعل التعويض مماثلاً لتعويض موظفي الحكوكة من فئة (أ).

٣. رفع المرتب الأدنى لمعلمي المدارس المجانية إلى (١٥٠) ليرة لبنانية.

٤. جعل إلانتساب إلى النقابة مجانيا لكل معلم يدرس في المدارس الخاصة.

على ضوء ذلك، دعت نقابة معلمي المدارس الخاصة في لبنان، إلى عقد اجتماع في عصر يوم الخميس في (٤ تموز من العام ١٩٦٣) لدرس نتائج الاتصالات التي جرت مع الوزراء المختصين حول إجابة مطاليب المعلمين في ضوء دراسة اللجنة الخاصة، وعرضت اللجنة على نقابة معلمي المدارس الخاصة نص الدراسة والحلول، ونوقش مضمون الدراسة من قبل النقابة، وصرح أمين سر النقابة أن ماجاء في مذكرة اللجنة من حلول لمشكلة معلمي المدارس الخاصة ستسهم في حل جزء هام من المشكلة.

في الحقيقة، عارضت اللجنة المكلفة بدرس مطالب نقابة معلمي المدارس الخاصة، جعل الانتساب إلى النقابة اجبارياً لكل معلم يدرس في المدارس الخاصة، وقالت اللجنة في تقريرها بهذا الشأن أن نقابة المعلمين تخضع لنظام النقابات المنصوص عليه في قانون العمل، وهذا القانون يترك الانتساب حراً ولاينص على إلزامية الانتساب إلى النقابة، فضلاً عن أن وضع نقابة المعلمين يختلف تماما عن وضع النقابات التي يكون فيها الانتساب إلزامياً، ففي هذه النقابات شروط محددة لممارسة المهنة لايستطيع أي شخص غير مستوفً هذه الشروط أن يمارس المهنة، أما نقابة المعلمين فهذه الشروط غير متوفرة وقد يصعب تحديدها لتشعب فروعها وعدم توفرها في بعض الحالات.

قدمت اللجنة التاسيسية لنقابة اصحاب المدارس الخاصة، نص نظامها الداخلي إلى دائرة النقابات في وزارة الشؤون الإجتماعية لدرسها وإعطاء رخصة تأسيس النقابة الجديدة على ضوئها، وكان أصحاب المدارس الخاصة، قد قرورا إنشاء نقابة خاصة بهم تضم جميع اصحاب المدارس الخاصة في بيروت والمناطق، ووافقت وزارة الشؤون في حينها على هذه الخطوة، وصرح احد أعضاء اللجنة المكلفة درس مطالب نقابة المعلمين فيما يتعلق بطلب

المساواة بين المعلمين في المدارس الخاصة والرسمية بشان العقوبات والصرف من الخدمة، بإنه لايجوز تربوياً فرض معلم دائم على مؤسسة تعليمية خاصة في زمن تتطور فيه أساليب التربوية وقل مايطلع المعلمون على هذا التطور، ومن أجل الحيلولة دون أن يظل المعلم في المدارس الخاصة معرضا للصرف الكيفي، فإن اللجنة رأت إن فرض تعويضه بكامله على صاحب المؤسسة ضمانة كافية له.

وفي واقع الأمر، وبسب عدم استجابة الحكومة لزيادة مرتبات طلاب دور المعلمين، جرت اتصالات طلابية في بيروت وطرابلس وزحلة وصيدا يوم الأربعاء (١٤ اذار عام ١٩٦٣) للقيام بأضراب عام احتجاجاً على عدم الإستجابة إلى مطالبهم بزيادة مرتباتهم، وكانت هذه الاتصالات تستهدف إعلان الإضراب صباح يوم الخميس (١٥ اذار عام ١٩٦٣) ، وفي هذا الوقت كان وزير التربية كامل الأسعد يحاول اقناع الرئيس كرامي بضرورة أنصاف هؤلاء الطلبة، وإدراج مشروع القانون القاضي برفع مرتباتهم على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء، ورفضه رئيس الوزراء لأن الخزينة لاتتحمل نفقات جديد، وعبر الأسعد على ضرورة اعتناء الحكومة بالمعلم اسوة بالدول المتطورة التي تعتني عناية متزايدة بالمعلم وتسعى إلى إن تؤمن له أسباب الاستقرار النفسي والمادي والكرامة اللذين لايستطيع بدونهما أن يؤدي رسالته على الوجة اللائق، وأضاف ان النسبة المخصصة للتعليم من موازنة عام (١٩٦٣) البالغة (٣٧٥٠٠٠٠٠٠) مليون ليرة لبنانية، بلغت حصة التعليم خمسين مليون، أي بنسبة ٤١-١٢، أي ان لبنان مايزال متخلفا عن الدول المتطورة، وأن أحسن العناصر الموجودة في سلك التعليم الرسمي لاتنظر إلى عملها إلا كمرحلة ينقلون منها في أول فرصة تتيح لهم شروط عمل افضل ماترجوه من مهنة التعليم. وهذا وصف دقيق لحالة المعلمين والوضع الذي يعاني منه.

طرأت تطورات جديدة على إضراب دور المعلمين والمعلمات في بيروت وطرابس وصيدا وزحلة، وقرر المضربون الاعتصام في الدور ليلاً ونهاراً ابتداءاً من (٢٦ اذار)، لكن قوة كبيرة من رجال الامن حضرت ومنعت المضربين من دخول الدور، فأندفع عدد من الطلاب في بيروت إلى التجمهر في الشارع قرب المدينة الرياضية، وكان عددهم لايزيد عن مئة طالب حتى الساعة السابعة، ثم اخذ العدد يتضائل حتى بلغ ٢٠ طالباً في الساعة التاسعة ليلاً، وانفض التجمهر بالقوة.

وتجدر الأشارة، إلى مشروع تعويض التفرغ للأستاذ الثانوي القاضي بأعطائهم تعويضاً مالياً قدره (٣٠-٤٠%) من رواتبهم على أن يزداد عدد ساعاتهم للتدريس من(١٨) إلى (٢٦) ساعة وأن يمتنعوا عن التدريس في المدارس الخاصة، ولكن هذه الزيادة لاتدخل في صلب راتبه أي إنها تعطى طيلة تسعة أشهر خلال الدراسة فقط، وأيد أساتذة التعليم الثانوي من جهتهم حصر تدريسهم بالمدارس الرسمية، ورحب الأستاذة بالمساعي الرامية إلى تحسين ظروف التعليم، ودعم المدرسة الرسمية، ورفع مستوى الهيئة التعليمية، ولكنهم طالبوا بعدد معقول لساعات التدريس الأسبوعية، تكون اقصى حد(١٥) ساعة اسبوعياً، وأوضحوا إن تحديد ساعات التعليم وشروط العمل في المدارس

الثانوية يكون بمرسوم بناءً على اقتراح الوزير المختص وهذا الأمر يزج بالتشريع في نطاق هو صلاحية السلطة التنفيذية، وإذا تم تحديها تحدد بنص قانوني جديد.

أوضحت وزارة التربية مشروع شروط تعيين أساتذة التعليم الثانوي نص المشروع على مايلي:

١. تعلن وزارة التربية الوطنية في كل عام بعد صدور الموازنة عدد أساتذة التعليم الثانوي الذين تحتاج اليهم لكل مادة من المواد الداخلة في المناهج الثانوية.
٢. تعطى الأفضلية في التعيين حسب الترتيب الآتي:

أ. الحائزين إجازة تعليمية أو مايعادلها على الاقل ممن تعاقدت معهم الدولة بعقد صريح للتخصص وتضمن هذا العقد بندا صريحا يقضي بوجوب تعيينهم بعد إنهاء تخصصهم واتمامهم الشروط المبينة في العقد.

ب. الحائزين على الدكتوراه من خارج لبنان أو مايعادلها، مسبوقة بإجازة تعليمية، مبنية بدورها على شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني أو مايعادلها.

ت. الحائزين على شهادة الكفاءة التعليمية من الجامعة اللبنانية المبنية على إجازة تعليمية من الجامعة نفسها وقدموا تعهداً مصدقاً لدى كاتب العدل بالتعليم في المدارس الرسمية الثانوية أو دور المعلمين والمعلمات مدة خمس سنوات.

ث. الحائزين على شهادة الكفاءة التعليمية من الجامعة اللبنانية المبنية على إجازة تعليمة أو مايعادلها، وتابعوا دروس العام الرابعة في معهد المعلمين العالي لنيل شهادة الكفاءة وقدموا تعهدا مصدقاً لدى كاتب العدل بالتعليم في المدارس الثانوية الرسمية أو دور المعلمين والمعلمات مدة خمس سنوات.

ج. الذين مارسوا وظيفة التعليم مدة خمس سنوات.

وأذا زاد عدد المرشحين على عدد المراكز الشاغرة يختار الأستاذة بطريقة المباراة (الأمتحان) مع مراعاة قاعدة الأفضلية المشار اليها.

فيما يتعلق بموضوع المعلمين، قاطع معلمو الشمال الجلسة العمومية التي دعا إليها مجلس نقابة المعلمين ظهر الاحد (٢٧ أيار عام ١٩٦٣) في مقر النقابة لعرض نتائج مباحثات مجلس النقابة مع المسؤولين بخصوص مطاليب المعلمين، ومن أجلها انسحب معلمو الشمال وعدد كبير من ممثلي مختلف المعاهد في لبنان من الجلسة.

من جهتها وجهت نقابة معلمي المدارس الخاصة برقيات إلى المسؤولين بدراسة مطاليبها كما انذرت بطريقة غير مباشرة بإعلان الإضراب في مطلع العام الدراسي المقبل، وفي مأيلي نص البرقية مازالت مطاليب المعلمين الحقة في الأدراج يتآكلها غبار الاهمال ولم يبت بأمرها رغم انتهاء اللجان الحكومية من دراستها، كان الوضع خطير آنذاك وينذر بقيام تصعيد أذا لم تستجب الحكومة للمطالب المشروعة التي رفعت لها.

والجدير بالذكر، ان مجلس الوزراء استهل جلسته الأربعاء (٣ تشرين الأول عام ١٩٦٣)، بدرس تقرير اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة مطالب معلمي المدارس الخاصة، وقد وافق مجلس الوزراء بعد النظر في تقرير اللجنة على إلغاء المحسومات التي يدفعها معلمو المدارس الخاصة، وإعطاء المعلمة التي تتزوج حق طلب الصرف من الخدمة مع تقاضي تعويض الصرف بشرط أن تتقدم بطلب الصرف من الخدمة إلى إدارة المعهد خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج، وبصدد زيادة الحد الأدنى للرواتب، قرر تأليف لجنة لوضع شروط المساعدة للمعاهد المجانية، وتحديد مفهوم صحيح ليصار في ضوئها إلى تحديد الحد الأدنى، لكن مجلس الوزراء رفض جعل الانتساب إلى النقابة اجبارياً.

استناداً على ماتقدم، عقد مجلس نقابة معلمي المدارس الخاصة اجتماعاً بحضور مندوب عن وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، واطلع على مقررات مجلس الوزراء، اصدر بياناً حول مقررات مجلس الوزراء التي اتخذها اعلاه، وبين أن هذه المقررات لاتحقق المطالب الأساسية التي تهم مستقبل المعلمين ومصيرهم، وإن هذه المقررات تختلف جوهرياً عما أقرته سابقاً الشؤون الإجتماعية والمالية، بالأتفاق مع مجلس النقابة، ويدعو مجلس النقابة إلى التحقق من صحة الأخبار والأنباء التي تنشر حول هذا الموضوع، وتكون مخالفة للواقع، وأنتقد مجلس نقابة معلمي المدارس الخاصة في مؤتمر صحافي عقده الخميس (١١ تشرين الأول عام ١٩٦٣) قرار مجلس الوزراء بشأن مطاليب النقابة، وفيما يلي بيان مجلس النقابة عن المطاليب:

١. المساواة الكاملة بمعلمي المدارس الرسمية وتعني المساواة بهم قانونيا من حيث الرتبة والراتب والترقية.
٢. جعل الحد الأدنى لرواتب معلمي المدارس المجانية الغير داخلين في الملاك (١٥٠) ليرة لبنانية في الشهر بدلاً من (٨٥) ليرة.
٣. الزامية الأنتساب للنقابة، وقد تألفت لجان عديدة لدراسة هذه المطاليب كان أخرها لجنة تمثلت فيها وزارة التربية، والشؤون الإجتماعية والمالية برئاسة الدكتور رضا وحيد.

قررت الحكومة تعيين (٧٠٠) مدرس للعام الدراسي (١٩٦٣-١٩٦٤) بموجب مشروع قانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم (١٤١١٠) الرامي إلى فتح إعتماد رسمي اضافي قدره (٢٩٠٠٠٠) ليرة لبنانية في موازنة وزارة التربية الوطنية لعام (١٩٦٣) وبعد عدة مناقشات، تمت الموافقة عليه باكثرية الأصوات.

على مايبدو أن وزارة التربية الوطنية كانت تحاول جهدها لحل المشاكل التي تعترض التعليم وعدم بقاء المدارس القائمة دون مدرسين، وتصديق قولنا أنها تقدم المشاريع الملحة بصفة الاستعجال المكرر لكي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس النواب.

أستنكرت الجمعية العمومية لمعلمي المدارس الخاصة على أجتزاء مطاليبها وأعلنت الإضراب العام عن أعطاء الدروس يوم الاثنين (١١تشرين الأول عام ١٩٦٣)، وبهذا القرار يتهيأ أساتذة المدارس الخاصة الذين

يزيد عددهم على السبعة الآف معلم ومعلمة، لأضراب شامل قد تشترك به الهيئات الطلابية ومعلمو المدارس الرسمية، فضلاً عن تعطيل مايقارب الثلاثمئة تلميذ وتلميذة من دروسهم، فيضاف إلى مشكلة التعليم عقدة جديدة يفرضها الشارع مرة اخرى على المسؤولين.

وفي هذا الصدد، أستقبل وزير العدل السيد فؤاد بطرس ظهر يوم (٨ تشرين الأول) الدكتور رضا وحيد المدير العام لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية وبحث معه في مطالب معلمي المدارس الخاصة، وبعد ذلك أستقبل الوزير وفداً يمثل النقابة المذكورة، وتباحث مع اعضائه بهذا الصدد والطرق التي يمكن إعتمادها لتنفيذ مطالب المعلمين.

عقدت الجمعية العمومية لنقابة المعلمين اجتماعاً، استمر من الرابعة عصراً من يوم (٩ تشرين الثاني عام ١٩٦٣) حتى الحادية عشرة ليلاً، للتداول في المطاليب التي أقرها مجلس النقابة مع المسؤولين، ولم يتوصل المجتمعون إلى رأي سوى إنهم طالبوا بأستقالة المجلس لإنه فشل، فلم يستقيل، لذلك فإن معلمي الشمال قاموا بتنفيذ الإضراب بعد ظهر اليوم التالي، لكي يتاح لهم الاشتراك بالجمعية العمومية، وعلت الأصوات من جمهور المعلمين بإسقاط المجلس وأستقالته، وقام ممثل معلمي الشمال السيد انطوان السبعلاني ليلقي كلمة قال فيها أن الإضراب قانوني، أذ إنه لايمكننا إن ننتظر ولاسيما وأن المجلس الوزاري اصبح في نهاية عمره، ونريد أن نضع المجلس تحت الأمر الواقع، وأننا نبعث ببرقيات إلى المسؤولين نقول فيها أننا سحبنا ثقتنا من مجلس النقابة ولم يعد يمثل إرادة المعلمين.

في الواقع، تقدم مجلس نقابة المعلمين بتوصية تقول بأعطاء اللجنة المكلفة بدراسة مطالب المعلمين مهلة شهر يعلق خلاله الإضراب، وصوتت الجمعية العمومية بالرفض، ثم قامت النقابة بأصدار بياناً وضحت فيه لا للإضراب، وتمشياً مع مصلحة النشىء وقدسية رسالة التعليم ونفياً لجميع الأشاعات المغرضة يعلن المجلس:

١. أن يتم إنهاء الإضراب، ويدعو جميع معلمي المدارس الخاصة في لبنان إلى التقيد ومتابعة عملهم كالمعتاد.

٢. يهيب بالمسؤولين وباللجان أنجاز مطالب المعلمين بسرعة تلبية لرغبة جموع المعلمين الملحة.

أن الإضراب نفذ بشكل جزئي في طرابلس وصيدا، في حين لم ينفذ معلمو بيروت الإضراب، وتضاربت الأنباء حول الإضراب، والخلاف الذي نشب بين المعلمين، وانتشرت شائعات تتحدث عن انشقاق في صفوف المعلمين، وإن الإجراءات التي اتخذت في الجمعية العمومية غير قانونية، وتم نفي هذه الشائعات من قبل نقابة المعلمين، وأوضحت من جانبها أن ماحصل مع الجمعية العمومية اختلاف وجهات نظر، وان النقابة تسعى بشكل قانوني بعيداً عن الشغب والإضراب في حصول المعلمين على مطاليبهم التي طالما طالبوا بها، وتم تحقيق جزء منها وبقي جزء مهم لم يحقق في انتضار تحقيقه.

وجه اتهام إلى بعض المعلمين الذين أيدوا الإضراب بإنهم ينتمون إلى احزاب يسارية وعناصر حزبية ممنوعة، ورد المعلمين على ذلك ان هذا الاتهام يوجه إلى كل من يطالب بحقه ويسعى وراءه بصورة عملية جدية خاصة

بعد ان بقيت قضية المعلمين بين الوعود والتسويف شهوراً، وأن تصريحات بعض المسؤولين في مجلس النقابة في بيروت عن كون بعض المعلمين حزبيين، ان هو إلا سلاح أخير يستخدمونه بعد ان افلسوا في جميع المحأولات.

وافق مجلس الوزراء على إنشاء مجلس تحكيمي في كل هيئة مضطلعة بشؤون التعليم للنظر في الإعتراضات التي يقدمها أفراد الهيئة التعليمية من اللبنانيين في هذه المدارس، على إن يسعى هذا المجلس إلى أعادة صاحب العلاقة إلى عمله أو فرض تعويض اضافي على المؤسسة، وعهد مجلس الوزراء إلى لجنة خاصة مهمة تقرير وصياغة النصوص التشريعية اللازمة بشان مطالب المعلمين، وبالتالي تكون القضية في مجلس النواب للموافقة على هذه المطاليب.

درس مجلس نقابة المعلمين في بيروت فرض عقوبات تأديبية على عدد من المعلمين الذين قاموا بتحريض زملائهم على العصيان، ووزعوا البيانات واطلقوا الاتهامات، واستقر الرأي على انزال عقوبات تأديبية ومسلكية بحق الذين أثاروا الضجة بما للمجلس من حق في ذلك، وعد نقيب المعلمين عاطف كرم، إن الإضراب معلق إلى أخر تشرين الثاني بناء لوعد المسؤولين بحل الأزمة في نهاية هذا الشهر، وعندما سأل عن ما اذا كانت النقابة قد اتخذت أية عقوبة بحق المعلمين المضربين كما سبق واكد ذلك احد المسؤولين في النقابة فاجاب لم تتخذ النقابة أية عقوبات بحق أي معلم مضرب، وانما اتخذت قراراً بحق أحد أعضاء مجلس النقابة لإنه أرتكب مخالفة قانونية وعمل ضد مصلحة النقابة. نلاحظ إن الأستاذ عاطف كرم يحأول أن يصلح بين الطرفين المتنازعين، ويدعوا إلى تهدئة الوضع بعيد عن التصعيد بالتصريحات، ويأمل في عودة المعلمين والمعلمات أن يكونوا موحدي الصفوف وبعيدين عن كل هذه الخلافات، ومن المهم القول، وبعد طول أنتظار وعدد كبير من المرات للمطالبة بحقوقهم، والكثير من الوعود والتسويف، هددت نقابة معلمي المدارس الخاصة بإعلان إضراب عام، في الوقت الذي يقوم فيه وزيراً التربية والعدلية بالإتصال بالنقابة لدرس المطاليب واقناعها على تاجيل البحث بالإضراب إلى أن يتم الوصول إلى حل مناسب.

طرح رئيس مجلس النواب الأستاذ صبري حمادة، مشروع قانون معجل بإعتماد (٢٩٠) ليرة لبنانية لتعيين (٧٠٠) معلم في وزارة التربية، فصوت المجلس بالإجماع.

ودرس معلمو المدارس الإبتدائية في منطقة الشوف يوم ٢٣ كانون الأول مطالبهم، وتشكلت لجنة للمساهمة مع لجنة بيروت العامة بقضية رفع مستواهم

خامساً: التعليم العالي في عهد الرئيس فؤاد شهاب

اهتم فؤاد بطرس اهتماماً بالتعليم العالي وتنظيم الجامعة اللبنانية، واصدر قرارات مهمة بهذا الشان واهمها قرار(٢٥١٦) الصادر بتاريخ (١٤تشرين الأول عام ١٩٥٩) الذي ينص على إنشاء كلية الحقوق، فضلاً عن

القرار إلاخر الصادر في (١٦ كانون الأول ١٩٥٩) المتضمن إنشاء الكليات والمعاهد(كلية العلوم الأقتصادية والسياسية ومعهد العلوم الإجتماعية ومعهد المعلمين العالي) .

وفي الحقيقة، إن معهد العلوم الإجتماعية هو أحد كليات الجامعة اللبنانية كما سبق ذكره، ويخضع معهد العلوم الإجتماعية لكافة لقوانين التي تخضع لها كليات الجامعة، لكنه يختلف عنها في ظروف نشأته، فمعظم الكليات التي نشأت كانت ثمرة إضرابات طلابية طالبت بجامعة وطنية بدلاً عن الجامعتين الأجنبيتين الأمريكية، وجامعة القديس يوسف أو الجامعة اليسوعية، أما معهد العلوم الإجتماعية تم إنشاؤه ضمن أطار سياسي وتنموي عكس خطة الرئيس شهاب الذي تبنى خطة بعثة أيرفد Irved، وكان من نتائجها إنشاء مؤسسات اقتصادية تنموية، منها معهد العلوم الإجتماعية، وذلك للقيام بدرسات مسحية اقتصادية وإجتماعية، وكانت مهمة المعهد البحث والتعليم في المعارف العامة الإجتماعية.

وفي عام (١٩٦٠) أفتتحت جامعة بيروت العربية، وهي مؤسسة لبنانية حرة للتعليم العالي، إنشاتها جمعية البر والاحسان، وذلك اسهاماً منها في نشر التعليم العالي وتيسيره لأبناء لبنان المحرومين من العلم، والمساهمة في احياء الثقافة العربية، وهي ترتبط ارتباطاً اكاديمياً بجامعة الاسكندرية في مصر وتمنح الاخيرة الدرجات العلمية بناءً على اقتراح جامعة بيروت العربية، وتقع الجامعة في بيروت بين جسر الكولا والملعب البلدي، وضمت عدة كليات وهي :

١. كلية الآداب انشئت عام ١٩٦٠-١٩٦١.

٢. كلية الحقوق انشئت عام١٩٦٠-١٩٦١.

٣. كلية التجارة انشئت عام ١٩٦١-١٩٦٢.

٤. كلية الهندسة المعمارية انشئت عام ١٩٦٢-١٩٦٣.

وتضم جامعة بيروت العربية طلابا من تسع وعشرين جنسية يمثلون عدداً من البلدان العربية والأجنبية، وهي من أكبر الجامعات الإقليمية إذ تضم سنوياً عدداً كبيراً من الطلبة العرب الوافدين، وهي أيضاً تجمع طلابي لبناني مرتفع، وبلغ عدد الطلاب في العام الدراسي (١٩٦٠-١٩٦١) (١١١) طالباً، وفي العام التالي ضمت (٤٠٧) طلاب بينهم طلاب يمثلون البلاد العربية: فلسطين، العراق، السعودية، تونس، المغرب، ايران، وتأسست فيها المكتبات أربعة عام (١٩٦١)، وضمت مايقارب مليون كتاب.

وتجدر الأشارة، ان إنشاء كلية الحقوق أثار مشكلة كبيرة خاصة بعد تمادي المحامون في إضرابهم وإغلاق كلية الحقوق، وظهرت الدراسات القانونية التي تؤيد شرعية وجود الكلية . وكان القصد من ذلك إثارة الفوضى وعدم فسح المجال أمام عامة اللبنانين الذين يرغبون بدراسة الحقوق من الطبقات الفقيرة، بعد أن كانت هذه الدراسة مقتصرة على الجامعتين الأمريكية واليسوعية التي كان يرتادها أبناء الطبقات الغنية.

ورد قانون تنظيم التعليم الجامعي الوارد بالمرسوم (٧٩٦٥) الذي نظم التعليم العالي، واخضع مؤسسات التعليم العالي لرقابة وزارة التربية الوطنية، وإشترط لقبول الطالب اللبناني في الجامعات ان يكون حائزاً على البكالوريا اللبنانية القسم الثاني أو مايعادلها، ويتولى إدارة الجامعة رئيس الجامعة، ويعأونه رئيس مجلس إدارة مؤلف من عمداء الكليات أو المعاهد ويتولى إدارة المعهد أو الكلية عميد ويعأونه مجلس إدارة مؤلف من ثلاثة أساتذة على الاقل ، وأجمع معظم النواب على أهمية القانون في تنظيم شؤون التعليم العالي، ونشر الثقافة والوعي عن طريق الجامعات، ومحأولة ابعاد الطلبة عن التأثر بالأمور الطائفية الموجودة في المجتمع، وجرت المناقشة على أربع جلسات متتالية، وصوت على القانون بالأكثرية .

في الواقع، أن الجامعة البنانية تضم جميع اللبنانين ومن كل الفئات الإجتماعية، سواء كانت غنية أو متوسط أو فقيرة وإلاخيرة شكلت نسبة كبيرة من الطلاب، وهيأت الفرصة لهم لأكمال دراستهم، بعد أن كانوا لايقدرون على إلالتحاق بالتعليم الجامعي، والجامعة اللبنانية تختلف عن سائر مؤسسات التعليم العالي في لبنان، إذ إنها جامعة وطنية وليست تابعة لأي جماعة بعينها ولاتتقاسمها الجماعات، وليست موجهة لفئة دون اخرى ، والجدول الآتي يوضح أعداد طلاب الجامعة اللبنانية خلال المدة (١٩٦٠-١٩٦٤):

جدول (٤)

العام الدراسية	عدد الطلاب
١٩٦٠-١٩٦١	١٢٩١طالب
١٩٦١-١٩٦٢	٢٣١٦ طالب
١٩٦٢-١٩٦٣	٣٢٠٩ طالب
١٩٦٣-١٩٦٤	٦٠٩٢ طالب

ونلاحظ ازدياد أعداد الطلبة خلال كل عام، والسبب يعود إلى التحاق الفئات المحرومة الذين حصلوا على التعليم الثانوي ثم التحقوا بالوظائف، ولم يستطيعوا الالتحاق بالجامعات أذ إن الوضع المادي لم يسمح لهم، بعد ذلك وجد هؤلاء القدرة على تحقيق طموحهم عن طريق الالتحاق بالجامعة الوطنية.

من المهم القول، إنه كانت الجامعة الأمريكية في بيروت ممثلة للاتجاه الأمريكي وتضم طلاباً روم وارثوذكس وعام في غالبيتها، والجامعة اليسوعية أي جامعة القديس يوسف ممثلة للاتجاه الفرنسي يتركز فيها الكاثوليك، وجامعة بيروت العربية ممثلة للاتجاه العربي ويتركز فيها المسلمين من العام والشيعة، فإن الجامعة اللبنانية ضمت الطلاب اللبنانيين من كافة الطوائف وإنها لكل اللبنانين وكما سبق ذكره،

والجدول الآتي يوضح توزيع الطوائف في الجامعة اللبنانية:

جدول (٥)

الطائفة	العدد
عام	١١٠٢
الشيعة	٧١٥
كاثوليك	٨٥٧
روم ارثوذكس– بروتستانت	٣٥٦

تجدر الأشارة، ان الحكومة اللبنانية واجهت مشكلة عدم توفر الأساتذة من حملة شهادة الدكتوراه، فاعتمدت على حملة شهادة الماجستير بعد ان تبين لها النقص الحاد في أكثر الاختصاصات المطلوبة، في وقت كانت الجامعات الخاصة تعتمد على الإختصاصين من حملة شهادة الدكتوراه.

وتجدر الأشارة، إلى إنه تم تخيصص (١٥٠) منحة من قبل الرئيس فؤاد شهاب لأعداد باحثين ذا مستوى علمي دقيق، وتم إيفاد أصحاب هذه المنح إلى امريكا وأوربا لنيل شهادة الدكتوراه، وشجع المجلس العلماء اللبنانيين وقد منحهم المساعدات للمشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية وتقديم اعمالهم إليها، وتعتبر هذه خطوة أيجابية للنهوض بالمستوى العلمي للبلاد وبناء الدولة، وتهيئة عناصر كفوءة لكي تدير الوظائف الحكومية في البلاد.

وتجدر الأشارة، إلى أن طلاب الجامعة اللبنانية إنهوا اضرابهم يوم الخميس(١٥ اذار) بناء على طلب عمداء الكلية، وسبب الإضراب أحتجاجاً على ماأعتبروه من سوء تصرف من الشرطة لفض نزاع نشب بين الطلاب حول برقية تأييد للحكومة السورية الجديدة.

في الحقيقة، علق طلاب الجامعة اللبنانية إضرابهم الخميس (٢٢ اذار)، بعد ان تشكلت لجنة خاصة لدراسة قضيتهم، ولوضع مشروع مرسوم يجعل الرسم في مختلف كليات الجامعة لايتعدى الخمسين ليرة، وهو المطلب الأساسي من إضراب طلاب الجامعة، وبالفعل تشكلت لجنة خاصة وجعل الرسم في مختلف الكليات لايتعدى الخمسين ليرة، وتم أعفاء الطلبة من رسوم هذه العام.

وقررت وزارة التربية أعطاء جميع الطلاب اللبنانيين الذين يحملون الشهادة الموحدة السورية معادلة بشهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني، وحددت مهلة لأعطاء هذه المعادلات من (٥) حتى (١٢) تشرين الأول، وكذلك أعلن الوزير كامل الأسعد ان إدارة كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية مددت مهلة قبول طلبات الانتساب إلى صف العام الأولى للحقوق إلى أخر شهر تشرين الأول، وذلك ريثما يكون قد بدأ بقضية قبول حملة الشهادات الأجنبية المعادلة لشهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني في صف العام الأولى للحقوق.

وفي الحقيقة، أنتهى الإضراب الذي أعلنه الطلاب يوم (٢٤ تشرين الأول) الذين يحملون الشهادة الموحدة بعد إن تلقوا وعداً رسميا بحل مشكلتهم في أجتماع يتم عقده الأسبوع القادم برئاسة عميد كلية الحقوق الأستاذ بطرس ديب، وعلى هذا الأساس إنهى الطلاب اعتصامهم.

وينبغي الأشارة، إلى أن الحكومة اللبنانية عدلت المادة العشرين من قانون تنظيم التعليم العالي التي تفرض الإجازة في الحقوق اللبنانية القسم الثاني على اللبنانيين الراغبين في ممارسة مهنة المحاماة أو طالبي الإنتساب إلى السلك القضائي أو الوظائف العامة في الحالات التي يشترط فيها القانون اجازة الحقوق، وكان التعديل يعفى من أحكام هذا القانون جميع الذين انتسبوا إلى معاهد الحقوق قبل أول كانون الثاني عام ١٩٦٤ ويحملون شهادة معادلة للبكالوريا اللبنانية القسم الثاني، ويعمل بهذا القانون في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٤ .

وينبغي القول، أن الدبلوم المدرسي الذي يجب معادلته بالشهادات الحكومية الرسمية اللبنانية، يجب ان يكون قد اعطي قبل البدء بأعطاء الشهادات الرسمية اللبنانية، أي قبل عام(١٩٣١-١٩٣٢) يكون بوسعهم طلب معادلة هذا الدبلوم بشهادة البريفيه أو البكالوريا القسم الأول أو القسم الثاني، وذلك إنه قبل عام ١٩٣٢ لم يكن عمليا يوجد شهادات رسمية حكومية لبنانية، بل كان الدبلوم المعطى من قبل المدرسة بمثابة شهادة معترف بها، وتعطى المعادلة لنسخة طبق الأصل من الدبلوم، استناداً لأفادة من إدارة المعهد تثبت إن الشخص حاز على الدبلوم من المعهد بتاريخ معين وتحت معين، منعاً للتلاعب والتزوير.

إضرب طلاب كلية العلوم في الجامعة اللبنانية منذ(٦ كانون الأول عام ١٩٦٣) ليتم تحقيق مطالبهم التي تتلخص في البدء بصورة جدية لتوسيع كلية العلوم وجعلها تليق بلبنان، وإنشاء المختبرات، وتوسيع القاعات الدراسية، وكذلك لتأمين موظفين لمكتبة الكلية بعد أن تمكن المسؤولين في الكلية من تأمين الكتب والمكان، وأساتذة اختصاصين لتعليم الشهادات، والإضراب هذا لايعني العودة إلى المنازل بل البقاء في الكلية والتشاور والتداول بشان كل خطوة تتبع الإضراب.

وحول المحور نفسه، أعلن (٦٠٠) طالب في الجامعة اللبنانية الإضراب العام الشامل، احتاجاجا على أهمال مطالبهم، وتضامنا مع زملائهم في كلية العلوم وقد الطلاب بياناً تضمن مطالبهم وقرارهم بالإضراب إلى حين النظر في تلك المطالب وهي كالآتي:

١. بناء موحد للجامعة اللبنانية يليق بلبنان.

٢. تقوية جهاز الجامعة الإداري واقرار استقلالها إلاداري والمالي.

٣. السعي لدى الجامعات الأجنبية لإقرار معادلة الاجازات التي تعطى في الجامعة اللبنانية مما يسمح لحامليها بمتابعة دراستهم العليا.

٤. رفع الملاك التعليمي في الجامعة اللبنانية

٥. جعل التعليم مجاناً في جميع كليات الجامعة وذلك بإلغاء الرسوم.

٦. زيادة عدد منح التخصص للطلاب المتفوقين.

وكذلك أعلن أساتذة كلية العلوم تضامنهم مع طلابهم في مطاليبهم، ويتوجهون بالشكر للصحافة لما أبدته من تفهم قضيتها، وعرضها على الرأي العام.

وأتخذ إضراب الطلاب الجامعيين طابع المراجعات الفعالة وإقامة الحلقات لدرس كيفية الخروج من الأزمة، فطلاب الكليات المختلفة التي تشكل الجامعة اللبنانية، لم يعودوا كما قال احدهم أولاداً صغار يستمتعون بالإضراب وتضييع الوقت، ولكنهم عندما وصلوا إلى هذه المرحلة لإنهم لم يعد بامكإنهم اللجوء إلى غير هذا الحل لتأمين المطالب الضرورية التي تمكنهم من تحصيل العلم الجامعي.

واستجابة لذلك أصدر مجلس الوزراء عددا من القرارات:

١. تأمين المال اللازم لبناء الجامعة وتكليف مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى الأنشائية وتنفيذ بناء الجامعة اللبنانية.
٢. الطلب إلى مجلس الخدمة المدنية الأسراع بدرس مشاريع تنظيم الجامعة وعرضها على مجلس الوزراء في مهلة أسبوعين.

وفي الحقيقة، بدا عدد من الطلاب بعد قرار مجلس الوزراء بشأن الجامعة اللبنانية، يفكرون بالعودة إلى دروسهم، وخصوصاً إن الرئيس فؤاد شهاب هو الذي أهتم بموضوع الجامعة وطالب الوزراء بأتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الطلاب في مختلف الكليات من التحصيل في جو جامعي لائق، وجرت الاتصالات بين مختلف طلاب الجامعة للعودة إلى دروسهم، وعقدت رابطات الكليات اجتماعا يوم(١٦ كانون الأول) وقررت فيه إعلان تعليق الإضراب والمباشرة باخذ الدروس وذلك بعد ان وعدهم القصر الجمهوري بتنفيذ معظم مطالبهم المذكورة سابقا، ويعود الإضراب مباشرة وبصورة اتوماتيكية في (١٠ كانون الأول عام ١٩٦٤) ، في حال عدم تنفيذ مطالبهم.

تابع طلاب الجامعة دروسهم بعد إضراب دام اسبوعاً، احتجاجاً على عدم وجود مبنى لائق بالجامعة اللبنانية.

ومن الجدير بالملاحظة، افتتاح مؤتمر الطلاب الجامعيين في لبنان في (٣ كانون الأول) وقد القى كلمة الأفتتاح وزير التربية وتلاه ممثل أتحاد الطلاب العالمي بهنام بطرس الذي عبر عن تأييد اتحاد الطلاب العالمي لقضايا طلاب لبنان وشعبه، والقى السكرتير العام لاتحاد الطلاب الجامعيين في لبنان نبيه بري، ويحضر المؤتمر وفود من دول شقيقة من بينها ممثل أتحاد الطلاب العام في العراق، وأنهى المؤتمر أعماله في (٧ كانون الأول) وأهم مقررات المؤتمر فكانت حول الجامعة اللبنانية والمطالبة بتوسيعها، وتحقيق المطاليب التي من أجلها أعلن الإضراب، واعتبار عام (١٩٦٤)عام الجامعة اللبنانية.

أعلن الدكتور نورمن بيرنز(Norman) رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت، عن تعيين الدكتور جون ويلبور(Jon) ، ووصل إلى بيروت وتسلم مهام منصبه،

من المهم القول، إن رابطات طلاب الجامعة اللبنانية وزعت بياناً على كافة الجامعة طلبت منهم فيه التوقف عن دفع القسط الثاني ورسوم الأمتحان بعد إن أهملت الدولة مطاليبهم التي أعلنوا الإضراب مراراً من أجل تحقيقها، وهكذا يجد الطلاب أنفسهم كل عام مجبرين على الإضراب في بدء العام الدراسية مطالبين بحقوقهم العادلة

وتجيبهم الدولة بالوعود من نفس المسؤولين الذين قطعوا لهم نفس الوعود في العام السابق، حتى إنهم يطلقون الاشاعات على إن طلاب الجامعة يقومون بالإضراب لأحداث الشغب وتعطيل الدروس ولكسب المزيد من الفرص، وان غاياتهم معروفة ويدركها الطلاب.

اجتمع طلبة الطب في الجامعة الأمريكية في يوم السبت (١١أيار عام ١٩٦٤) وأستعرضوا قضية زيادة الأقساط، وزيادة التكاليف في الجامعة، وعدم مساهمة المؤسسات الأجنبية وخاصة الأمريكية في مساعدة الجامعة، وقرر الطلبة الاعتصام أذا لم تلغي الجامعة زيادة الأقساط، ومن جانبه رئيس الجامعة أبلغهم ان قرار زيادة الأقساط لايمكن الرجوع عنه، وسيعمل لزيادة المساعدات المالية للطلبة، وحذر إن الاعتصام يتنافى مع قوانين الجامعة.

وأصدر وزير التربية الوطنية السيد ادمون كسبار، قراراً يتعلق بأجراء أمتحانات القانون اللبناني بالنسبة للطلاب الذين تخرجوا من كلية الحقوق في جامعة بيروت العربية ويعين فيه أسماء اللجنة الفاحصة

ومن الضروري القول، وقع (٥٠٠) طالب من الجامعة الأمريكية استنكاراً ومن كل الكليات أحتجاجا على محاولة رابطة الطلاب اللبنانية لأفتعال تظاهرة سياسية داخل الحرم الجامعي ولأستفزاز الشعور الوطني الطلابي، وذلك بدعوة كميل شمعون لزيارة معرض الكتاب اللبناني الذي نظمته مكتبة يافث داخل الحرم الجامعي، وقام هؤلاء بالإلتفاف حول شمعون والهتاف بالشعارات المؤيدة له، مما أدى لخلق جو سياسي متوتر، وكان رئيس الجامعة من المؤيد للشمعونية وحضر التظاهرة.

نستنتج إن الأصلاحات الشهابية لم تبدل جذريا في بنية المجتمع اللبناني، لكن شهد لبنان في عهده توسع المدارس، وزيادة حجم المؤسسات الرسمية والمهنية ونشرها في كل انحاء لبنان، وكل الحكومات التي سبقته لم تعمل على تشجيع التعليم الرسمي، بل عمدت إلى تشجيع التعليم الخاص سواء مؤسسات أجنبية أو مؤسسات خاصة لبنانية، لكن فؤاد شهاب أحدث نقلة نوعية في التعليم وبناء الجامعات الحكومية التي فسحت المجال لكثير من اللبنانين لموأصلة تعليمهم في مؤسسات حكومية بعد أن كان التعليم العالي حكراً على الجامعتين اليسوعية والأمريكية التي يرتادها أبناء الطبقة الغنية، وفؤاد شهاب عمل على تسوية هذه المعادلة بجعل الدخول إلى الجامعات متاحاً لكل اللبنانيين بغض النظر عن أنتمائهم وطائفتهم.

المصـادر والمراجع:

أولاً: الوثائق المنشورة

١) م. م. ن، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الحادية عشرة، ١٩ كانون الأول ١٩٦١.

٢) م. م. ن، الدور التشريعي التاسع، العقد إلاستثنائي الثاني، الجلسة الأولى من الدورة الثانية، ٢٣ شباط ١٩٦٠.

٣) م. م. ن، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الثالثة،٢٠ نيسان ١٩٦٠.
٤) م. م. ن، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الخامسة، ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٩.
٥) م. م. ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، المحضر السابق، ٣ تشرين الثاني ١٩٦٤.
٦) م. م. ن، الدور التشريعي العاشر، العقد إلاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، ١٨ شباط ١٩٦٠.
٧) م. م. ن، الدور التشريعي العاشر، العقد إلاستثنائي الأول، محضر الجلسة التاسعة، ٢١ أيلول ١٩٦٠.
٨) م. م. ن، الدور التشريعي العاشر، العقد إلاستثنائي الأول، محضر الجلسة التاسعة، ٢١ أيلول ١٩٦٠.
٩) م. م. ن، الدور التشريعي العاشر، العقد إلاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الأولى، ٢٤ تموز١٩٦٢.
١٠) م. م. ن، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة،١٩،٢٠،٢١،٢٢ كانون الأول ١٩٦١.
١١) م. م. ن، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة السابعة، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٠.
١٢) م. م. ن، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثامنة، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠.
١٣) م. م. ن، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالثة، ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٣.
١٤) م. م. ن، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالثة، ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٣.
١٥)م. م.ن، الدور التشريعي العاشر، العقد إلاستثنائي الأول، محضر الجلسة التاسعة، ٢١ أيلول ١٩٦٠.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١) جمال سعد نوفان، الأوضاع الإجتماعية والأقتصادية في لبنان ١٩٥٨- ١٩٧٠، دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة في معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠١١.
٢) نجاح الفاعور، أعداد المعلم الإبتدائي في بعض إلاقطار العربي لبنان إلاردن مصر سوريا العراق على ضوء التربية الحديثة، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٥٩ .
٣) ياسر فائز شمران، القضايا الأقتصادية والإجتماعية في لبنان في مناقشات مجلس النواب اللبناني ١٩٧٥-١٩٩٠، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٧.
٤) جاسم محمد خضير، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل،

ثالثاً: الكتب العربية

١) افاقة الزعني واخرون، العرض الخامس لوضع التعليم في الجمهورية اللبنانية، المركز الإقليمي، بيروت، ١٩٦٥، ص١٨-١٩.
٢) باسم الجسر، الصراعات والوفاق ١٩٥٠-١٩٧٥، ص٢٧٨.
٣) البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب، المجلد الأول.
٤) توفيق كاسبار، الشهابية وسياسة الموقف، بيروت، د.ت، ص١٣٣.
٥) جوزف مارون، البحث والتربية في لبنان، بيروت، د.ت، ص٤٨.
٦) حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة، بيروت، ط٤، ١٩٧٨.
٧) حسن قبيسي، تاريخ مدينة صور ١٩٩٠-١٩٧٥، دار قدموس، بيروت،١٩٨٦.
٨) حمدي الطاهري، سياسة لبنان في الحكم، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٩.
٩) سليمان تقي الدين، المسالة الطائفية في لبنان، دار ابن خلدون، بيروت، د.ت.
١٠) عدنان الأمين واحمد بيضون، قضايا الجامعة اللبنانية وأصلاحها، دار النهار للنشر، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، ١٩٩٩،ص٣٣.
١١) عدنان الأمين، التعليم في لبنان زوايا ومشاهد، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٤، ص١٥.
١٢) علي عبد فتوني، تطور المؤسسات التربوية في الوطن العربي ودورها في تنمية المجتمع، دار الصداقة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
١٣) مسعود ضاهر، ازمة كتابة التاريخ العربي في لبنان، د. م، د. ت.
١٤) مواهب اسطة واخرون، عرض عام لوضع التعليم في لبنان ١٩٦١-١٩٦٢، المركز الإقليمي لتدريب كبار الموظفين في الدول العربية، بيروت.
١٥) موسى ابراهيم، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١.
١٦) نجيب صدقة، محاضرات في نظم التربية في لبنان وسوريا ومصر وإلاردن والعراق، منشورات الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٥٦.
١٧) ندى حسن فياض، الدولة المدنية تجربة فؤاد شهاب في لبنان، تقديم: بسام ضو، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١١.
١٨) هاشم الحسيني، المؤتمرات الإقليمية للجان الوطنية العربية لليونسكو، بيروت، ١٩٧٠.
١٩) هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠.

رابعاً : البحوث المنشورة باللغة العربية

١ بشير الأمين، الوضع التربوي في لبنان كبنية عنيفة، مواقف،(مجلة)، العدد٣٣، تشرين الأول ١٩٧٢.

٢ جلال الحمامصي، دور المؤسسات الثقافية الأمريكية في الشرق العربي، الثقافة الأمريكية، (مجلة)، القاهرة، العدد٢، المجلد الأول، ١٩٦٤.

٣ عدنان الأمين، الدولة والتعليم في مجتمع لبناني متعدد، النهار، (جريدة)، بيروت، العدد،٥ شباط ١٩٩٨.

٤ مسعود ضاهر، الحياة الثقافية في بيروت خلال القرن العشرين، المستقبل العربي، (مجلة)، بيروت، العدد٢٥٣، اذار ٢٠٠٠.

٥ معن زيادة، دور الجامعة اللبنانية في توفير الجو القيمي والإبداعي للتقدم العلمي التكنولوجي، الطريق، (مجلة)، العدد٢، شباط ١٩٧٤.

٦ مهدي عامل، دور الجامعة اللبنانية في انتاج الثقافة الوطنية، الطريق، (مجلة)، بيروت، العدد١، كانون الأول ١٩٦٩.

٧ هدى رزق، العلاقة بين الدولة والجامعة نموذج معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة البنانية، مقال منشور في كتاب باحثات، العام السابعة، بيروت،٢٠٠٠.

٨ يوسف عبد الكريم، رائد راشد، العلاقات السياسية والأقتصادية والثقافية بين لبنان وفرنسا، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٣٠، مجلد٣، لعام ٢٠١٣.

خامساً: الصحف

١) بيروت المساء، (جريدة)، بيروت، العدد٥٤٦٦، ١٣ تشرين الثاني١٩٦٤.

بيروت المساء،(جريدة)، بيروت، العدد٥٤٨١، ٢ كانون الأول١٩٦٤.

٢) لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد ١٩٤١٤، ٢٧ اذار١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٤٠٤، ١٥ اذار ١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٤٠٤، ١٥ اذار١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٤١١، ٢٣ اذار١٩٦٣.

لسان الحال،(جريدة)، بيروت، العدد١٩٤٦٥، ٢٩ أيار١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٤٨٠، ١٥ حزيران١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٥٧٥، ٤ تشرين الأول١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٥٧٦، ٥ تشرين الأول ١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد، ١٩٥٧٧، ٦ تشرين الأول١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٥٨٢، ١٢ تشرين الأول١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٥٩٣، ٢٥ تشرين الأول١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٥٩٧، ٣٠ تشرين الأول١٩٦٣.

لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٥٩٨، ٣١ تشرين الأول١٩٦٣.
لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٦٠٨، ١٢ تشرين الثاني١٩٦٣.
لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٦٠٩، ١٣ تشرين الثاني١٩٦٣.
لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٦٢١٠، ١٤ تشرين الثاني١٩٦٣.
لسان الحال، (جريدة)، بيروت، العدد١٩٦٢١، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٣.

٣) النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٥٨١، ١٧ نسيان ١٩٦٤.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد ١٤٨٢، ١٨ نيسان١٩٦٤
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد ١٣٣٧، ٢تموز ١٩٦٣.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٣٣٨، ٣ تموز١٩٦٣.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد ١٣٣٩، ٤ تموز ١٩٦٣.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٣٤٢، ٧ تموز ١٩٦٣.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٣٤٣، ٩ تموز١٩٦٣
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٤٤٩، ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٣.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٤٥٠، ١٢ تشرين الثاني١٩٦٣.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٤٥١، ١٣ تشرين الثاني١٩٦٣.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد ١٤٩٤، ٤ كانون الأول١٩٦٤.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد ١٤٩٧، ٨ كانون الأول١٩٦٤.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٤٧٥، ١٢ كانون الأول١٩٦٣.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٤٧٦، ١٣ كانون الأول١٩٦٣.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٤٧٩، ١٧ كانون الأول١٩٦٣
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٤٨٠، ١٨ كانون الأول١٩٦٣.
النداء، (جريدة)، بيروت، العدد١٤٦٨، ٢٤ كانون الأول١٩٦٣.
٤) النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٤٠٩، ١٢ أيار١٩٦٤.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد ٨٤١٣،١٦أيار١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٤٢٢، ٢٨أيار١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٢٨، ٢٧ أيلول ١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٣٦، ٦ تشرين الأول١٩٦٣.

النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٤١، ١٢ تشرين الأول ١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد ٨٥٢٨، ٣٠ تشرين الأول ١٦٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٦٣، ٧ تشرين الثاني ١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٦٤، ٨ تشرين الثاني ١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٦٦، ١٠ تشرين الثاني١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٦٧، ١٢ تشرين الثاني١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٦٨، ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٤٨، ٢٠ تشرين الثاني١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٨٩، ٨ كانون الأول١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٩٠، ١٠ كانون الأول١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٩٢، ١٢ كانون الأول١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٩٣، ١٣ كانون الأول١٩٦٣.
النهار، (جريدة)، بيروت، العدد٨٥٩٦، ١٧ كانون الأول١٩٦٣.

٥) الدنيا الجديدة، (جريدة)، بيروت، العدد ٤٩٧، ٩ كانون الثاني ١٩٦٠.
الدنيا الجديدة، (جريدة)، بيروت، العدد ٤٩٧، ٩ كانون الثاني ١٩٦٠.
الدنيا الجديدة، (جريدة)، بيروت، العدد ٥٢٤، ١٠ شباط ١٩٦٠.